وطالب بحماية القانون باحترام وقدرة عالية وحماية لكرامة وحقوق وتاريخ الإنسان واحترام تاريخ الشعب الفلسطيني، مستطرداً "الإنسان الفلسطيني في موضع الكرامة الدائمة لأنه شعب ضحى وقاتل وجاهد وقدم آلاف الشهداء والأسرى والجرحى (..)، لا بدّ أن نحافظ على كرامة الإنسان الفلسطيني".

ووصف رئيس الوزراء عمل رجال الشرطة عبر توفير الأمن للناس والحفاظ على أعراضهم وحماية أموالهم واستتباب الأمن وسهرهم في المواقع وسعيهم وراء الجريمة والضرب على يد العابثين وملاحقة العملاء كلها بأنه "عبادة الأجر فيها من الله أعلى وخير من أجر الدنيا".

واستعرض هنية خلال كلمته المطولة عمل الحكومة الفلسطينية على مدار السنوات الست الماضية وتوفيرها الأمن والاستقرار في قطاع غزة عبر إنهاء ظاهرة الفلتان الأمني، مشيراً إلى أن الحكومة وضعت الأمن على سلم أولوياتها.

وذكر هنية بأن الحكومة الفلسطينية العاشرة تسلمت من بدايتها واقعاً فيه مراكز قوى أمنية وعوائل مسلحة "تشكل لوحدها قواعد أمنية خاصة تضر بالأمن العام".

وتابع "كان لا بدّ أن نتعامل مع هذا الواقع وأن تثبت الحكومة قدرتها على توفير الأمن وضبط السلاح وأن يكون شرعياً (سلاح المقاومة)، والأهم كسب ثقة المواطن الفلسطيني".

وشدد رئيس الوزراء على أن حكومته اتخذت من السياسات والقرارات ما كان يلزم لضبط الجبهة الداخلية، مضيفاً "تحملنا العديد من الصعاب والتحديات، وحققنا برنامجاً أمنياً مباركاً يشار له بالبنان، واستطعنا أن ننهي ظاهرة الفلتان الأمني وفوضى السلاح".

ومضى هنية بالقول: "نجحنا في إنهاء مراكز القوى الأمنية وما يسمى بـ"أمراء الحرب وقادة الأمن"، وأن نقدم نموذجاً محترماً من رجل الأمن الفلسطيني".

وثيقة رقم 167:

بيان صادر عن وزارة الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة حول المصالحة الفلسطينية[167]

14 حزيران/ يونيو 2012

نيّة "فتح" مبيتة لإفشال المصالحة ولو بـ"القتل" وتعتبرها ممراً لعودة الفلتان إلى غزة

"إن لم تستح فاصنع ما شئت" وصف نبوي ينطبق على حركة فتح وناعقيها الرسميين وقيادات أجهزتها الأمنية في الضفة الغربية الذين ما فتئوا يحاولون إفشال جهود المصالحة يوماً بعد يوم.

منذ اليوم الأول الذي قضت فيه الأجهزة الأمنية الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة على الفلتان الأمني والذي نعيش ذكراه السادسة اليوم، "يوم الحسم العسكري للفلتان الأمني"، كانت يد المصالحة ممدودة من قبل الحكومة الفلسطينية بإعلان من دولة رئيس الوزراء الأستاذ إسماعيل هنية.

ومن حينها وكلما اقتربت أطراف الحوار من تحقيق شيء ملموس على أرض الواقع في تحقيق المصالحة الفلسطينية، تخرج علينا طائفة في حركة فتح وفي مقدمتها قيادات الأجهزة الأمنية التي

تعتز بكل شرف للأسف بالتعاون مع الاحتلال والتنسيق الأمني معه ناعقة بتصريحات هنا أو هناك من أجل إفشال جهود المخلصين في تحقيق المصالحة الفلسطينية.

واليوم لم تكتفِ أجهزة التنسيق الأمني، واعتقال الوطنيين والشرفاء من أبناء شعبنا، واعتقال الأسرى المحررين، وأصحاب سجلات تعذيب المقاومة، لم يكتفوا بالأقوال لكن تعدّى بهم الأمر إلى الأفعال بالتهديد ومحاولة القتل.

فليست الحكومة الشرعية في غزة وأجهزتها الأمنية من اتصلت بأحد أعضاء لجنة الانتخابات وهددتهم بالقتل إن حاولوا الحضور إلى قطاع غزة.

شعبنا الكريم..

لقد ورد اتصال على أحد أعضاء لجنة الانتخابات تلقى فيه تهديداً من شخص مجهول إن حاولوا الوصول إلى قطاع غزة "فليتحسسوا رؤوسهم"، واكتشاف عبوة تفجيرية في مقر الانتخابات بعد ذلك.

وبعد تلقينا بلاغاً من السيد حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية بهذا الخصوص، بدأت أجهزتنا الأمنية بالبحث والتحري وتتبع رقم المتصل، لنكتشف أن الذين يتباكون على المصالحة هم من يهددون بالقتل لشرفاء الوطن.

وتوصلت التحقيقات إلى الشخص المتصل واعتقاله بشكل فوري وهو أحد كوادر حركة فتح الذي اعترف بتلقيه أوامر مباشرة من المدعو "محمد الهباش" شقيق "محمود الهباش" وزير أوقاف سلطة رام اللّه، وبخطة متكاملة وأوامر من قيادات عليا في أجهزة أمن السلطة لقلب المصالحة وإفشال جهود الحوار.

وقمنا بتسليم نسخة من التحقيقات والاعترافات للأشقاء المصريين راعي حوار المصالحة ولقيادة حركة فتح حتى نضع النقاط على الحروف.

إننا في وزارة الداخلية والأمن الوطني لنؤكد على ما يلي:

1. إن نيّة إفشال جهود المصالحة الفلسطينية مبيّتة لدى حركة فتح وقياداتها، وما تصريحات اليوم وتهديدات لجنة الانتخابات بالأمس وقبلها الحملة الإعلامية التي تشنها مواقع حركة فتح الصفراء في ذكرى الحسم العسكري، إلا أكبر دليل على ذلك.

2. لم يكن في تصريحات دولة رئيس الوزراء إسماعيل هنية ومعالي وزير الداخلية فتحي حماد بالأمس ما تتهمهم به حركة فتح بإفشال المصالحة، وإنما هي محاولة فاشلة من حركة فتح وأجهزتها الأمنية ومواقعها الصفراء التي أغاظها الإنجاز الوطني الكبير لوزارة الداخلية بتخريج الدفعة الأولى لدرجة البكالوريوس من كلية الشرطة.

3. تصريحات الأخ أبو العبد هنية كانت واضحة صريحة أننا نريد المصالحة الفلسطينية لكنها لن تكون وسيلة لعودة الفلتان الأمني الذي تسعى إليه قيادات متنفذة في أجهزة سلطة رام اللّه.

4. إن حالة الفلتان الأمني التي تعيشها مدن الضفة الغربية كما نرى اليوم في مدينة جنين، وتهديدات لجنة الانتخابات بالأمس تشير إلى أن هدف حركة فتح وأجهزة التنسيق الأمني من المصالحة هو "إعادة الفلتان الأمني إلى غزة وزعزعة حالة الاستقرار التي يعيشها أبناء شعبنا في قطاع غزة" وهو ما لن يكون.

5. نطالب السيد محمود عباس إن صدقت نواياه تجاه المصالحة الفلسطينية بلجم الثلة المتنفذة في حركة فتح وقيادات أجهزته الأمنية التي تدبر ليل نهار محاولة إفشال جهود الحوار والمصالحة.

وزارة الداخلية والأمن الوطني

وثيقة رقم 168:

مقال بقلم القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح بعنوان "الحركة الوطنية الفلسطينية... التحديات والمطلوب"[168]

18 حزيران/ يونيو 2012

القضية الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية، حركة التحرر الوطني الفلسطيني والكيان السياسي للشعب الفلسطيني، كلها تعاني مصاعب جمة إن لم نقل أكثر من ذلك، في هذه المرحلة؛ ومسؤولية الجميع هي تجاوز هذه المرحلة واستمرار الحفاظ على جوهر الحقوق الوطنية الفلسطينية وعدم التنازل على أي منها، واستمرار الحفاظ وحماية طبيعة الحركة الوطنية الفلسطينية كحركة تحرر وطني لشعب يناضل منذ عقود طويلة من أجل حقه بتقرير المصير واسترداد حقوقه الوطنية والاجتماعية.

ومن الضروري جداً تجديد انطلاقة الثورة الفلسطينية، فالتجديد بمعناه الواسع بات عنصراً أساسياً بل ضرورياً بالنسبة لحركتنا وشعبنا، عدم حدوثه يصب في خانة التآكل السياسي الذي أصاب المفاصل جميعها.

ففي حزيران من عام 1948 استشهد حسن سلامة بعد استشهاد عبد القادر الحسيني في نيسان الذي سبقه. وفي هذا الشهر وقعت نكبة حزيران 1967، واستقال الرئيس الراحل عبد الناصر لشعوره بالمسؤولية عما حدث.

وحدث الهجوم على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وعلى الشعب اللبناني عام 1982 واستشهد عمر القاسم وضمت القدس كعاصمة لإسرائيل عام 1967.

شهر مليء بالمناسبات المؤذية والضارة لشعبنا وحركته الوطنية، ويمكن القول أن أشهر السنة يوجد بها مثل هذه المناسبات، ورغم هذا كله ما زال شعبنا منذ ما يقرب من قرن من الزمان متمسكاً بحقوقه الوطنية ومدافعاً عن حقه في تقرير المصير، ضدّ جميع قوى العدوان عليه وعلى حقوقه.

وبمواجهة هذه التحديات الجمة ومحاولة الخروج من مسارها، تصبح المتطلبات الضرورية:

أولاً: الصمود ثم الصمود على أرضنا، فكل متر مربع من الأرض الفلسطينية له قيمة لا تقدر بثمن، فعليه وبه سيبنى تقرير مصير شعب بأجياله. فلا مجال للتفريط بمتر واحد من أرض فلسطين، وهذا يتطلب عدم "التنازل الذاتي" عن الحق الفلسطيني مهما كانت الظروف السياسية صعبة ومعقدة كما هي الآن. ومسؤولية القيادة إبقاء الأفق السياسي مفتوحاً باستمرار طال الزمن أو قصر. فمثلاً نحن نعيش ظروفاً صعبة ومعقدة كشعب وقضية وقوى وقيادة، لمواجهة هذا الوضع من مسؤولية القوى والقيادة التمسك بالجوهري ألا وهو نحن حركة تحرر وطني وأقرت لنا الشرعية الدولية حقوقاً لم نكن على طاولة بحثها، وفي مقدمتها حقنا بتقرير المصير والعودة والدولة. فلا يحق لأحد التنازل عن